ملخص وافٍ

يثبت الاقتصاد العالمي مجددا قدرته على الصمود، وإن كان بدرجات متفاوتة، في حين تتضاءل سريعا الهوامش المتاحة للتكيف على المدى القريب. فقد جاء النشاط في النصف الأول من عام ٢٠٢٦ أفضل من المتوقع رغم المعوقات التي فرضتها الحرب في الشرق الأوسط واستمرار الضغوط الناجمة عن التوترات التجارية. وأتاحت دورة التكنولوجيا دفعة للطلب، مدعومة بقوة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي. ونتج عن تفاعل هاتين القوتين — الجيوسياسة والتكنولوجيا — اقتصاد عالمي منقسم: فمعدلات التبادل التجاري المواتية والصادرات والاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا تمنح بعض البلدان هامشا وقائيا، في حين تواجه بلدان أخرى ارتفاع فواتير الواردات وضعف الطلب. وقد تمكنت الاقتصادات من تحمل الصدمات السلبية حتى الآن بفضل استخدام الهوامش الوقائية وقدرتها على التكيف. وساهمت مرونة استجابة الإمدادات، وإعادة توجيه مسار الشحنات، والسحب من المخزونات، وتدابير الدعم المالي، وانخفاض كثافة استخدام الطاقة مقارنة بالعقود السابقة، في احتواء أثر الحرب على النشاط. وواصلت الشركات الخاصة التكيف مع الصدمات المتكررة، بما فيها المخاطر الجيوسياسية والتحولات في سياسة التجارة، كما ظلت نظرة الأسواق المالية إلى التحديات مواتية بوجه عام، مدعومة أيضا بحالة التفاؤل المفرط في قطاع التكنولوجيا. غير أن هوامش التكيف تلك ليست بلا حدود. فقد استُنزفت المخزونات، ولا تزال أسواق السلع الأولية عرضة للمخاطر، وقد تفرض حالة التشرذم تداعيات أكبر على الكفاءة، كما يمكن أن تلقي حالة عدم اليقين المطولة بظلال أكثر قتامة على مستويات الثقة، وقد تؤدي قيود الطاقة إلى تراجع الزخم المدفوع بالذكاء الاصطناعي، كما يمكن أن تطرأ تغيرات مفاجئة في أوضاع التمويل لأسباب عديدة، بما في ذلك المخاوف حيال الاستدامة المالية.

ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦ و٣,٤٪ في عام ٢٠٢٧، مما يشير إلى عدم تغير التوقعات لعام ٢٠٢٦ وارتفاعها إلى حد ما لعام ٢٠٢٧ مقارنة بما جاء في عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويُتوقع ارتفاع التضخم الكلي العالمي إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٦ قبل أن يتراجع إلى ٤,١٪ في عام ٢٠٢٧، وهو ما يمثل ارتفاعا تراكميا في توقعات التضخم قدره ٠,٧ نقطة مئوية. وتعزى هذه الزيادة المؤقتة أساسا إلى أسعار الطاقة والغذاء.

ويحجب استقرار الإجمالي العالمي تحولا في توزيع النمو بين الاقتصادات. فالبلدان التي تشهد تداعيات مباشرة محدودة جراء صدمة الحرب، وتشارك بقوة في الانتعاش التكنولوجي، تحظى بنشاط اقتصادي متماسك أو متزايد. وتستفيد البلدان المصدرة للطاقة خارج منطقة الصراع المباشرة من معدلات التبادل التجاري المواتية. وفي المقابل، تواجه الاقتصادات المستوردة للطاقة التي تضطلع بدور محدود في سلسلة القيمة التكنولوجية أصعب مزيج من الظروف: ارتفاع تكاليف الواردات وضغوط أسعار الصرف، وتراجع الدخول الحقيقية، وزيادة ضيق الحيز المالي، وتراجع محفزات الطلب التعويضية. وينتمي كثير من البلدان منخفضة الدخل والهشة إلى هذه المجموعة الأخيرة، مما يزيد من خطر اتساع فجوات الدخل بين البلدان وداخلها نتيجة الصدمات الأخيرة.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو حجم التجارة العالمية في عام ٢٠٢٦ قبل أن يستقر في عام ٢٠٢٧، بما يعكس المعوقات الناجمة عن التعريفات الجمركية، وتكيف سلاسل الإنتاج، واستمرار قوة التجارة المرتبطة بالتكنولوجيا. وتشير التوقعات إلى انحسار محدود في الاختلالات العالمية على المدى المتوسط، إذ تستمر الفجوات الخارجية نتيجة العجوزات المالية الكبيرة، وضعف وتيرة إعادة التوازن المحلي، والتدفقات الرأسمالية المرتبطة بالتكنولوجيا، وتباين مكونات الطلب بين الاقتصادات الكبرى في ظل السياسات الحالية. وتظل آفاق النمو على المدى المتوسط دون مستوياتها التاريخية ومتباينة عبر البلدان، في ظل تفاوت الجاهزية للذكاء الاصطناعي وتباين صلابة مزيج الطاقة.

وتهيمن احتمالات التطورات السلبية على الآفاق. فقد تؤدي استطالة حالة الجمود أو تصاعد حدة التوترات في الشرق الأوسط إلى استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وتقلباتها، وتجدد الضغوط التضخمية، وتدهور أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية، والضغط على النمو. ومن شأن زيادة الاضطرابات في البنية التحتية للطاقة، أو الهجمات السيبرانية، أو الأحداث المناخية المتطرفة أن تزيد من وطأة هذه الآثار. وكما يوضح التقرير الخاص حول السلع الأولية، فإن زيادات الأسعار الناجمة عن اضطرابات الإمداد المادي تنشأ عنها تداعيات اقتصادية كلية أكثر حدة واستمرارا مقارنة بتلك الناتجة عن المخاطر الجيوسياسية. وقد تؤدي إعادة تقييم آفاق الربحية والإنتاجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

إلى تراجع حاد في الاستثمار، وإحداث حركات تصحيحية في أسواق الأسهم، وتشديد الأوضاع المالية، مع انتقال التداعيات إلى الاقتصادات المشاركة في سلاسل الإمداد التكنولوجية أو المالكة لحيازات من أسهم قطاع التكنولوجيا. وقد يؤدي تجدد التوترات التجارية ومواطن الضعف في المالية العامة إلى تراجع إضافي في معدلات النمو. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الاحتمالات الإيجابية: فقد يتبين أن الاستثمار المرتبط بالذكاء الاصطناعي أكثر استمرارية من المتوقع، وقد تتحقق مكاسب الإنتاجية بأسرع من المفترض، وقد تؤدي الترتيبات التجارية الجديدة إلى مزيد من الشفافية والقدرة على الصمود، في حين قد يساهم ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري في تسريع وتيرة الاستثمار في أمن الطاقة.

وينبغي أن تستجيب السياسات لهذه القوى المتنافسة دون أن تفقد بوصلتها نحو تحقيق الاستقرار على المدى المتوسط. ففي ظل ارتفاع الدين، وتزايد عوائد السندات السيادية، واحتياجات الإنفاق الضرورية، تشتد الحاجة إلى تجديد التركيز على إعادة بناء الحيز المالي. وينبغي للحكومات تنفيذ خطط موثوقة لضبط أوضاع المالية العامة تجمع بين تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق، مع مواصلة الإصلاحات المؤسسية الداعمة. وينبغي كذلك أن يكون الدعم المقدم للتخفيف من وطأة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء مؤقتا وموجها للفئات المستحقة، بحيث لا يؤدي إلى أي تشوهات أو يهدد أهداف استدامة المالية العامة. وعلى البنوك المركزية تولي مهمتها في تصميم السياسة النقدية تبعا للظروف، مع مراعاة الأوضاع الأولية السابقة على الحرب، وتوقعات التضخم والمقاييس الأوسع نطاقا للتضخم الأساسي، وأسعار الفائدة الأساسية مقارنة بمستواها المحايد. وفي هذا السياق، فإن البلدان الأجدر باتباع نهج حذر هي المستوردة للطاقة الواقعة خارج سلسلة القيمة التكنولوجية التي بلغ تضخمها مستواه المستهدف أو تراجع دونه. وفي المقابل، تظل الحاجة إلى التشديد أكبر في الاقتصادات التي تواجه ضغوط طلب متزايدة مرتبطة بسلسلة القيمة التكنولوجية، حيث تجاوز التضخم مستواه المستهدف قبل الصدمة المزدوجة ولا يزال كذلك، وحيث يرجح استمرار تنامي الضغوط السعرية الأوسع نطاقا. وعلى الصعيد الهيكلي، يظل تعزيز أمن الطاقة، وتحسين الجاهزية للذكاء الاصطناعي، والانفتاح على التجارة والتعاون، ركائز أساسية لتعزيز القدرة على الصمود في عالم تزداد فيه الصدمات تواترا وتباينا.

وتقدم الفصول التحليلية في هذا التقرير رؤى متعمقة بشأن أطر المالية العامة الأكثر فعالية في التعامل مع الصدمات المربكة وبناء حيز السياسات من خلال تدابير الإيرادات. وكما يبين الفصل الثاني، ينبغي للحكومات، في مواجهة أزمات غلاء المعيشة، حماية الإشارات السعرية والاعتماد في المقام الأول على تدابير دعم الدخل المؤقتة التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، بما يؤكد أهمية الاستثمار في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية القابلة للتوسع سريعا أثناء الأزمات. ويوضح الفصل الثالث أن الآثار العالمية للتغيرات في سياسة ضريبة دخل الشركات تعتمد على آليات تكيف الميزانيات الحكومية: فالتخفيضات الضريبية الممولة بالدين تدعم النشاط المحلي، لكنها قد تزاحم الاستثمار في اقتصادات أخرى وتولد تداعيات سلبية في الأجل القصير. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تنشأ انعكاسات إيجابية بفعل انتقال المعرفة عبر الحدود، ومفاضلات محلية كذلك إذا أدى انخفاض الإيرادات إلى تقييد الاستثمار العام والطاقة الإنتاجية، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأكثر اعتمادا على إيرادات ضريبة دخل الشركات.